وفاز في جولة المنافسة الاولى، على منصب رئيس مجلس رئاسة المؤتمر، مرشح معسكر شامير ـ آرنس، الوزير موشي كتساف، باكثرية ٩٤٠ صوتاً مقابل ٩٠٠ صوت لصالح عضو الكنيست الياهو بين اليسار، مرشح معسكر ليفي ـ شارون (**المصدر نفسه**، ١١/٣/١٩٨٦). لكن الانتصار الذي حققه معسكر ليفي ـ شارون، في المنافسة على منصب رئيس لجنة المندوبين، اشعل الضوء الاحمر لدى معسكر شامير ـ آرنس، اذ فاز الوزير شارون على الدكتور بنيامين زئيف بيغن، ابن مناحيم بيغن، باكثرية ١٠٨٢ صوتاً، مقابل ٨٥٦ صوتاً (**المصدر نفسه**، ١٢/٣/١٩٨٦).

وعلى الرغم من التعادل الظاهري، في المنافستين، الاّ ان الفارق الكبير الذي فاز به شارون، فضلاً عن الاهمية الكامنة في رئاسة لجنة المندوبين، بدا كمؤشر إلى احتمالات المنافسة الثالثة بين الوزير ليفي والوزير موشي آرنس على منصب رئيس اللجنة الدائمة، التي تفوق، من حيث الاهمية، اللجان والمناصب الاخرى كافة، اذ ان لرئيسها تأثيراً كبيراً في تشكيل مركز الحركة الجديد، الذي ستحسم موازين القوى فيه الصراع، مستقبلاً، على منصب رئيس الحركة ورئيس ادارتها، وكذلك على منصب مرشح الحركة والليكود لرئاسة الحكومة، وتشكيل قائمة مرشحي حيروت للكنيست وقائمة مرشحيها للوزارة.

وبات واضحاً ان معسكر شامير ـ آرنس سيخسر في المنافسة الثالثة، وبذلك سيتكرس انتصار معسكر ليفي ـ شارون بشكل قاطع ونهائي. وادت هذه الصورة التي ارتسمت امام المعسكرين إلى تصعيد حدة التوتر بينهما، وإلى تصاعد اعمال العنف اللفظي والكلامي، الذي بلغ ذروته عندما لم يتمكن اسحق شامير من مغادرة القاعة، الا تحت حراسة مشددة، مما دفع رئيس مجلس الرئاسة، بعد التشاور معه، إلى الاعلان عن تعليق اعمال المؤتمر إلى أجل غير مسمى. وكان شامير برر قراره هذا بقوله: «لم يكن ممكناً الاستمرار بسبب اعمال العنف من كل الانواع التي شهدناها في هذا المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ١٣/٣/١٩٨٦).

وعلى اثر قرار تعليق اعمال المؤتمر، قدم الوزير شارون استقالته من منصب رئيس لجنة المندوبين احتجاجاً على ذلك، لكن تلك الخطوة لم تخفف من حدة التوتر، بل تواصلت حملات التشهير، اذ وصف شامير انصار ليفي بانهم «مجموعة من المجرمين تحاول السيطرة على الحركة». ورد ليفي، في تصريح لاحق، على ذلك بان ما جرى من اعمال مخلة بدستور الحركة ومن محاولة السيطرة على الاكثرية بطرق غير دستورية، هو «مأساة للحركة» (**دافار**، ١٣/٣/١٩٨٦).

ورافقت اجواء التوتر والملاسنات التي تواصلت بعد فض المؤتمر محاولات لرأب الصدع في محاولة للاتفاق على الدعوة إلى عقد دورة ثانية للمؤتمر. وطرح خلال تلك المحاولات العديد من الاقتراحات والحلول بشأن توزيع المناصب ومراكز النفوذ في الحركة، الاّ ان تلك الاقتراحات كانت تجابه بالرفض من هذا المعسكر حيناً، ومن ذاك احياناً (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦). وكان آخر تلك الاقتراحات، ذاك الذي قدمه الوزير كورفو (معسكر شامير)، ويقضي بتولي شامير منصب رئيس الحركة ورئيس ادارتها، اضافة الى منصب رئيس طاقم القيادة. ويكون لمعسكر شامير، ايضاً، منصب رئيس سكرتارية الحركة، بينما يتولى معسكر ليفي ـ شارون منصب رئيس مركز الحركة، شرط الاّ يشغله وزير (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦). وذكر بعض المصادر الصحافية ان الهجمة التي تعرضت لها حركة حيروت، على خلفية ما آل اليه المؤتمر، من جانب الاحزاب الاخرى، ساعدت في كبح جماح قيادتها، ودفعتها الى التفتيش عن حلول. وبدأت حدة التوتر تخف، في اعقاب اللقاءات التي تمت بين شامير وليفي في اطار جهود المصالحة، وتمثل ذلك في تأكيدات الوزير ليفي انه، ومهما كان، لن يحصل انشقاق داخل حركة حيروت (**معاريف**، ٢٠/٣/١٩٨٦).

ردود الفعل وطبيعة الصراع

تنوعت ردود الفعل بتنوع مصادرها. لكنها، على الصعيد الحزبي، تمحورت حول مصير اتفاق المناوبة في حال استمرار التدهور في العلاقات بين قادة حيروت. وفي هذا الصدد، سارع بعض المتحدثين باسم